|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2019جنيف، 20-10 يونيو 2019** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 12** | **الوثيقة C19/59-A** |
|  | **31 مايو 2019** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| مذكرة من الأمين العام |
| تقديم عروض لاختيار المراجع الخارجي للحسابات |
|  |

يُشرفني أن أُحيل إلى الدول الأعضاء في المجلس تقرير لجنة التقييم بشأن اختيار المراجع الخارجي للحسابات.

هولين جاو
الأمين العام

تقرير من لجنة التقييم

تقديم عروض لاختيار المراجع الخارجي للحسابات

|  |
| --- |
| ملخصيتضمن هذا التقرير نتائج أعمال لجنة التقييم بشأن اختيار المراجع الخارجي للحسابات للاتحاد الدولي للاتصالات. ويُقدِّم التقرير لمحة عامة عن عملية تقديم العروض التي أجراها الأمين العام وعن عمل التقييم الذي قامت به اللجنة، المؤلفة من ستة مندوبين عن الدول الأعضاء من أجل اختيار المراجع الخارجي للحسابات للاتحاد.الإجراء المطلوبيدعى المجلس إلى **الإحاطة علماً** بمضمون هذا التقرير و**اعتماد** مشروع المقرر الوارد في الملحق B بهذا التقرير.\_\_\_\_\_\_\_\_\_المراجع[*القرار 94 (المراجَع في دبي، 2018)*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts/RES-094-A.pdf)*الوثيقة C18/67*[*المادة 28 من اللوائح المالية والقواعد المالية )2018(*](https://www.itu.int/en/council/ties/Documents/cwg-fhr/Regl-fin-2010-E.pdf) |

عملية تقديم العروض

1 اضطُلع بعدد من المهام فيما يتعلّق بالقرار 94 (المراجَع في دبي، 2018) والوثيقة C18/67 (عملية اختيار مراجع حسابات خارجي جديد). ويتضمن هذا التقرير شرحاً مفصلاً لجميع العناصر التي أدّت إلى اعتماد اللجنة الاستنتاج الذي وصلت إليه والتوصيات المتعلقة به.

2 وفي اجتماع فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية الذي عُقد في يناير 2018، أصدر رئيس الفريق دعوة إلى الإعراب عن الاهتمام كي يتطوع ستة أفراد للعمل كأعضاء في لجنة التقييم التي يقوم المجلس بإنشائها في دورته لعام 2018. وأرسل الأمين العام في 6 فبراير 2018 رسالة إلى منظمات الاتصالات الإقليمية الرئيسية الست تتضمن الدعوة إلى تقديم ترشيحات. وخلُصت عملية التشاور إلى التشكيل التالي:

إفريقيا السيد ر. أناغو (بوركينا فاصو)

الأمريكتان السيدة ك. روي (كندا)

الدول العربية السيد ناصر المرزوقي (الإمارات العربية المتحدة)

آسيا والمحيط الهادئ السيدة ل. رو (أستراليا)

كومنولث الدول المستقلة السيد ﻫ. روستاموف (أذربيجان)

أوروبا السيد ي. بتري (ألمانيا)

اعتمدت لجنة التقييم إجراءات عمل من أجل الاضطلاع بمهامها، ووقّع كل عضو على بيان السرية والكشف عن المصالح الخاص به.

3 وفي تقرير المجلس لعام 2018، أفادت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) بأنه على الرغم من أن اختيار المراجعين الخارجين وتعيينهم مسألة تخص المجلس والدول الأعضاء، فإن اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة تجيز للجنة إسداء المشورة بشأن المعايير المناسبة لعملية الاختيار والتقييم، بما في ذلك تكاليف ونطاق الخدمات المزمع تقديمها. وتدعو اللجنة الاستشارية الأمانة ولجنة التقييم إلى التشاور معها عند الاقتضاء، باعتبار ذلك من أفضل الممارسات.

4 واستناداً إلى اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد وفضلاً عن إلى المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، صاغت الأمانة[[1]](#footnote-1) اختصاصات طلبي تقديم العروض (RFP)، ومنهجية التقييم الواجب تطبيقها على العروض الواردة. وتلقت الأمانة التعليقات من أعضاء لجنة التقييم ومن اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، واستكملت طلب تقديم العروض. وفي 12 ديسمبر 2018، دعا الأمين العام إدارات الدول الأعضاء في الاتحاد عبر رسالة معممة إلى إبلاغ المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (SAI) التابعة لها بأن طلب تقديم عروض قد نُشر في الويب الخاص بمجلس الاتحاد تحت العنوان "وثائق عامة" (<https://www.itu.int/ar/council/Pages/documents.aspx>).

5 وترد في طلب العروض التعليمات التفصيلية والحدود الزمنية المحددة بما في ذلك إتاحة الفرصة للأطراف المهتمة لطلب معلومات تكميلية من خلال شُعبة المشتريات في الاتحاد، وذلك قبل 15 فبراير 2019. وقد تحدّد الموعد النهائي لتقديم العروض بيوم 15 مارس 2019. وعلاوةً على ذلك، تتضمن التعليمات ضرورة تقديم العروض باللغة الإنكليزية أو الفرنسية، مع وضع المعلومات التقنية في المظروف التقني وفصلها عن المعلومات المالية التي توضع في المظروف المالي. ويجب الالتزام بمسألة فصل المعلومات المالية والتقنية بصفتها شرط رسمي لتقديم العروض حتى يكون العرض سليماً. والغرض من فصل المعلومات التقنية والمالية هو أنّ المظاريف التقنية تُفتح وتقيّم أولاً، وبعد ذلك تُفتح المظاريف المالية. ويضمن هذا الإجراء أن معرفة الأسعار لن تؤثر بشكل غير مبرر على تقييم العروض التقنية.

6 وبحلول الموعد النهائي، قدّمت مؤسستان من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات عرضيهما. وبعد فتح شعبة المشتريات في الاتحاد للمظاريف التقنية، تبيّن أن إحدى المؤسستين لم تمتثل للشرط الرسمي لتقديم العروض، حيث تضّمن المظروف التقني معلومات مالية. ويتعارض ذلك مع الشرط الرسمي لتقديم العروض كما هو موضح في القسم 1.1.4 من طلب تقديم العروض الذي ينص على أنه *"يمنع تضمين أي معلومات تجارية أو أسعار العرض التقني. وأن الإخفاق في الامتثال لهذه القاعدة سيؤدي إلى الاستبعاد"*. أما المؤسسة الثانية فقد استوفت المتطلبات الرسمية لتقديم العروض.

7 وأحالت الأمانة المسألة إلى لجنة التقييم، التي نظرت فيها بعناية من خلال الحصول على توضيحات من شعبة المشتريات في الاتحاد، ومن رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بشأن أفضل سُبل المضي قدماً في ظل امتثال عرض من العرضين رسمياً وعدم امتثال الآخر. وجدير بالذكر، أن لجنة التقييم لم تتلق مطلقاً العرض التقني. (العروض التقنية)، وبالتالي لم تستعرض قط محتوى الطلبات.

8 وقدّم رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة اعتبارات إضافية بشأن أفضل الممارسات للحصول على أكثر من عرض واحد للاستعراض من أجل تحقيق المنافسة والحدّ من مخاطر عدم الحصول على عرض مجد في حال عدم استيفاء العرض الوحيد لاشتراطات طلب تقديم العروض.

عملية اتخاذ القرار

9 لم تكن حيادية لجنة التقييم وموضوعيتها، عملياً أو نظرياً، في أي مرحلة من مراحل العملية موضع شك، وكان الخياران النهائيان اللذان عُرضا على اللجنة لاعتمادهما كالتالي:

’1‘ المضي قدماً في تقييم العرض الذي كان مستوفياً للشروط، عند التقديم؛

’2‘ أو، إعداد توصية إلى المجلس[[2]](#footnote-2) تقضي بأنه بإعادة العملية من جديد لتوسيع نطاق العروض، بينما تواصلت الأمانة بشكل غير رسمي مع مراجع الحسابات الخارجي الحالي (الإيطالي) لمعرفة ما إذا كان على استعداد لقبول قرار من المجلس بتمديد ولايته لفترة إضافية (قرار يعتمده المجلس في دورته لعام 2019).

وأدّى التشاور بين أعضاء لجنة التقييم، إلى اعتماد الخيار الثاني بتوافق الآراء. وأبدى المستشار القانوني للاتحاد آرائه بشأن العملية الواجب اتباعها لاحقاً.

10 وبناءً على خيار لجنة التقييم المفضّل والمقيّد بشرط مصادقة المجلس عليه، تواصلت الأمانة، بناءً على طلب اللجنة، بالمراجع الخارجي الحالي، أولاً بشكل غير رسمي، وبشكل رسمي أيضاً بعد تلقي رد إيجابي للتأكيد على أنه مستعد لتقديم خدمات مراجعة الحسابات للاتحاد. ويمكن الاطلاع على الرسالة التي أبلغ فيها رئيس المؤسسة الإيطالية العليا لمراجعة الحسابات الأمين العام بأنه مستعد لتمديد الولاية لمدة عامين آخرين في الملحق A بهذا التقرير. وحظيت فكرة تمديد فترة الولاية لسنتين أخريين (مراجعة حسابات الاتحاد لعامي 2020 و2021)، بدلاً من سنة واحدة فقط، بالدعم لأنها ستغطي فترة السنتين 2021‑2020. ويُتيح ذلك الأمر الوقت الكافي للأمانة، وللجنة التقييم بتشكيلها الخاص أو المعدّل، وطبقاً لما يقرره المجلس، لإعادة بدء عملية طلب تقديم العروض واستكمالها.

11 وتُشجع المؤسستان اللتان قدمتا عرضيهما على المشاركة في عملية طلب تقديم العروض الجديدة.

توصية لجنة التقييم

12 بالاستناد إلى العملية أعلاه، اتفقت لجنة التقييم على أن توصي مجلس الاتحاد ’1‘ بإلغاء عملية تقديم العروض، ’2‘ باتخاذ قرار بإعادة البدء في عملية تقديم عروض جديدة بشكل كامل، ’3‘ بتمديد ولاية مراجع الحسابات الخارجي الحالي لفترة إضافية تكفي للقيام بالعملية الجديدة، أي سنتين.

13 وتود لجنة التقييم أن تشكر أمانة الاتحاد على مساعدتها في تقديم الدعم لهذه العملية.

الملحق A





السيد المحترم،

أود أن أشكركم على رسالتكم بشأن نية لجنة التقييم تقديم توصية إلى المجلس لتمديد ولايتنا الحالية كمراجع خارجي للحسابات لمدة سنتين.

وأود أن أعبر عن فائق امتناني على تقديركم الكريم والإيجابي لعملنا.

ويُسعدني أن أؤكّد رغبتنا في مواصلة الالتزام بالمهمة الموكلة إلينا التي لا تقتصر فقط على تحليل البيانات المالية والمصادقة عليها، وإنما أيضاً تعزيز النظام المؤسسي والإداري للاتحاد من خلال إعداد تقارير خاصة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

Angelo Buscema

السيد هولين جاو
الأمين العام
الاتحاد الدولي للاتصالات
Place des Nations
1211 GENEVE

الملحق B

مشـروع مقـرر

مراجعة حسابات الاتحاد

إن المجلس،

إذ يضع في اعتباره

 *أ )* القرار 94 (المراجَع في دبي، 2018)؛

*ب)* تقرير لجنة التقييم بشأن اختيار مراجع خارجي لحسابات للاتحاد،

وإذ يأخذ في الحسبان

اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد (2018)،

يقرر

1 إلغاء عملية تقديم العروض التي أطلقت في ديسمبر 2018 بشأن اختيار مراجع حسابات خارجي للاتحاد؛

2 إعادة البدء في عملية اختيار مراجع حسابات خارجي للاتحاد بعد الدورة الحالية للمجلس مباشرةً باستخدام نفس المنهجية، حسب الاقتضاء؛

3 تمديد ولاية المؤسسة الإيطالية العليا لمراجعة الحسابات، مراجع الحسابات الخارجي الحالي للاتحاد، لسنتين إضافيتين أجل مراجعة البيانات المالية للاتحاد لعامي 2020 و2021،

ويكلف الأمين العام

1 بأن يطلع رئيس المؤسسة العليا الإيطالية لمراجعة الحسابات على هذا المقرر وأن يعدل الاتفاق الحالي المبرم معه، حسب الاقتضاء؛

2 بأن يتواصل مع منظمات الاتصالات الإقليمية الرئيسية الست عبر رسالة معممة تتضمن الدعوة إلى تقديم ترشيحات لأعضاء لجنة التقييم التي ستتولّى عملية الاختيار الجديدة؛

3 بأن يقدم دعم خدمات الأمانة إلى لجنة التقييم حتى تتمكن من تقديم توصية إلى المجلس بشأن تعيين مراجع حسابات خارجي جديد في دورته لعام 2020.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. خلال هذه العملية، اضطلعت وحدة المراجعة الداخلية للاتحاد بدور الأمانة، بالتعاون الوثيق مع شعبة المشتريات في الاتحاد والمدخلات التي قدمها المستشار القانوني للاتحاد. [↑](#footnote-ref-1)
2. وفقاً للمادة 41 من دستور الاتحاد، يتصرف المجلس بالنيابة عن مؤتمر المندوبين المفوضين، طبقاً للقرار 94 (المراجَع في دبي، 2018) والمادة 28 من اللوائح المالية والقواعد المالية يتمتع المجلس، فيما بين مؤتمرات المندوبين المفوضين، بسلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتعيين المراجع الخارجي للحسابات، وتمديد ولايته في ظلّ ظروف استثنائية. [↑](#footnote-ref-2)